بمشاركة فعالة من هيئة الرقابة الإدارية

نجاحات مصرية فى مكافحة الإتجار بالبشر

السفيرة/ نائلة جبر
رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية
لمكافحة ومنع الهجرة غيرالشرعية والاتجار فى البشر

يواجه العالم أخطر جريمة منظمة عبر الوطنية هى جريمة الإتجار فى البشر وهى شكل مستحدث من جرائم الاسترقاق وتقوم أساساً على استغلال طرف قوى لطرف أضعف هو فى حالة من العوز الشديد...تُحقق هذه التجارة مكاسب هائلة لمرتكبيها حيث أصبحت تمثل ثالث أكبر تجارة إجرامية مُدرة للربح بعد تجارتى تهريب السلاح وبيع المخدرات... ولذلك فقد أصبحت من أبرز وأخطر الجرائم انتشاراً على المستوى الدولى. وتساهم الأزمات الاقتصادية العالمية، واندلاع الحروب والنزاعات فى العديد من المناطق فى تنامى هذه الجريمة... فالفقر وعدم تكافؤ الفرص والحاجة والعوز تمثل جميعها أرضاً خصبة لنمو هذه الجريمة.

وبما لا شك فيه كذلك فإن نمو هذه الجريمة يرتبط ارتباطا مطرداً بانتشار الفساد. وقد تنبهت مصر إلى خطورة جريمة الإتجار بالبشر، وتبنت رؤية شاملة فى مكافحة جريمتى الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر وركزت على المنظور الجنائى وحماية حقوق الإنسان، فانضمت مبكرا إلى كافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة كاتفاقية مكافحة الرق، واتفاقية العمل الدولية رقم ٢٩ الخاصة بالسخرة والعمل الإجبارى لعام ١٩٣٠، واتفاقية حظر الإتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير لسنة ١٩٤٩، واتفاقية الطفل والبروتوكول الاختيارى الملحق بها بشأن بيع ودعارة الأطفال واستغلالهم فى المواد الإباحية لعام ٢٠٠٠، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩. وتوجت التزامها بالمواثيق الدولية ذات الصلة بانضمامها مبكراً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام ٢٠٠٠ والبروتوكولين الملحقين بها الخاصين بمنع وقمع الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، من منظور يركز على إعلاء وحماية حقوق الإنسان لكافة المواطنين على أراضيها مصريين وأجانب على حد سواء.

وقد حرصت مصر على إنشاء آلية مؤسسية لتعزيز التنسيق بين الجهات الوطنية المشاركة فى مكافحة هذه الجريمة، فأنشأت لجنة وطنية وزارية عام ٢٠٠٧ قامت بصياغة قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ المعنى بمكافحة الإتجار بالبشر والذى يعد من أولى القوانين التى يتم اعتمادها فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعنى

تنبهت مصر إلى خطورة جريمة الإتجار بالبشر، وتبنت رؤية شاملة فى مكافحة جريمتى الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر وركزت على المنظور الجنائى وحماية حقوق الإنسان، فانضمت مبكرا إلى كافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة كاتفاقية مكافحة الرق

بمكافحة هذه الجريمة وتوفير عنصر الردع للمجرمين وضمان حماية الضحايا. ولم يغفل القانون عن العلاقة الترابطية بين هذه الجريمة والفساد فشدد العقوبات على مرتكبى الجريمة إذا كان الجانى موظفاً عاما أو مكلفا بخدمة عامة وارتكب جريمته باستغلال الوظيفة أو الخدمة العامة.

وقد سعت اللجنة منذ إنشائها إلى بناء إطار استراتيجى متكامل يعكس رؤية الدولة المصرية فى مكافحة الجريمتين، ويتواكب مع خطط الدولة للتنمية ويغطى المحاور الأربعة المعتمدة دوليا لمكافحة الجريمة وهى المنع، الملاحقة القضائية، الحماية، الشراكة، ويستند بالأساس إلى احترام سيادة القانون ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان.

من هذا المنطلق، اعتمدت اللجنة الوطنية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ٢٠١٦-٢٠٢٦، والتى نحن بصدد الانتهاء من خطة عملها الثالثة للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٣، كما تبنت استراتيجيات متعاقبة لمكافحة الإتجار بالبشر حيث تم فى سبتمبر ٢٠٢٢ إطلاق الاستراتيجية الثالثة لمكافحة الإتجار بالبشر ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

تستهدف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية حماية الفئات الأكثر عرضة لخطر الاستغلال من جانب المهربين وهم الشباب والأطفال غير المصحوبين وأسرهم والوافدين إلى مصر بشكل غير شرعى، كما تهدف إلى ردع ومعاقبة سماسرة وتجار الهجرة غير الشرعية من خلال إجراءات وعقوبات مشددة وبناء وتعزيز قدرات الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية بالإضافة إلى القادة المجتمعيين والمجتمع المدنى.

من جانبها، فإن الاستراتيجية الوطنية الثالثة لمكافحة الإتجار بالبشر استندت لما تم إنجازه عبر الاستراتيجيات السابقة لتطوير منظومة متكاملة لمكافحة الإتجار بالبشر مع التركيز على محور الحماية خاصة فى ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأزمات السياسية المتلاحقة التى يشهدها العالم والمنطقة والتى تتأثر بها مصر كغيرها من الدول.

وقد شهدت الأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٣ نشاطاً مكثفاً من قبل اللجنة

الحضور بورشة عمل «تعزيز قدرات مفتشى العمل على تحديد وإحالة ضحايا الاتجار بالبشر»بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

الوطنية وكافة شركائها الحكوميين لحماية المواطنين المصريين والأجانب على أراضيها من براثن شبكات تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر فى إطار التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا وتأثيرها السلبى على فرص العمل.

اتساقا مع هذا النهج الدولى الذى يربط بين مكافحة جريمتى الإتجار بالبشر والفساد، تم إضافة صلاحيات خاصة بمكافحة جريمة الإتجار فى البشر إلى هيئة الرقابة الإدارية طبقاً لقانون إنشائها رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ والمُعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧. وتعتبر هذه الخطوة نقلة نوعية فى فكر وأسلوب مكافحة الجريمة إذ ربط بين الشق الجنائى وعملية غسل الأموال والفساد.. وإثر ذلك انضمت هيئة الرقابة الإدارية إلى اللجنة الوطنية التنسيقية التى أصبحت تكافح الهجرة غير الشرعية إلى جانب الإتجار فى البشر وتحولت إلى جهاز يتبع مباشرة السيد رئيس مجلس الوزراء ويضم ٣٠ وزارة وهيئة والثلاثة مجالس القومية لحقوق الانسان.

وقد حققت هيئة الرقابة الإدارية نجاحات هامة فى عمليات الرصد والمكافحة والإيقاع بعصابات الإتجار فى البشر وأصبحت القضايا التى نجحت فى ضبطها نموذجاً يُدرس فى عمليات التدريب والتوعية للجهات المعنية بإنفاذ القانون.

وتستند رؤية مصر فى مجال عملية المكافحة والرصد على أن هذه الجرائم ترتبط بالفساد وغسل الأموال وتنفرد هيئة الرقابة الإدارية إلى جانب وحدة مكافحة غسل الأموال التابعة للبنك المركزى بمتابعة قضايا غسل الأموال مما يساهم فى عملية الحد وتحجيم الجريمة...

ففى إطار المكاسب التى تحققها هذه الجرائم يستلزم الأمر إيجاد مخرجا مناسبا لإخفاء العوائد والمكاسب الضخمة التى حققتها... وهنا يتجلى دور الهيئة فى كشف المخططات الاجرامية بالتحديد فى هذه المرحلة شبه النهائية للجريمة آلا وهى إخفاء الأدلة ومحاولة

تستند رؤية مصر فى مجال عملية المكافحة والرصد على أن هذه الجرائم ترتبط بالفساد وغسل الأموال وتنفرد هيئة الرقابة الإدارية إلى جانب وحدة مكافحة غسل الأموال التابعة للبنك المركزى بمتابعة قضايا غسل الأموال مما يساهم فى عملية الحد وتحجيم الجريمة

تصريف الأموال لتبدو نظيفة ولتتلاشى إلى الأبد معالم ما قامت به العصابات الإجرامية من أفعال يعاقب عليها القانون...

هذا وتقوم هيئة الرقابة الإدارية بدور تعليمى لنقل تجربتها الفريدة فى هذا المجال إلى جهات إنفاذ القانون لتنبيهها لهذه الحلقة المهمة التى يمكن أن تؤدى إلى كشف الجناة.

وفى إطار حرص اللجنة الوطنية على تعزيز الشراكات مع كافة الجهات الوطنية المعنية بملف المكافحة انطلاقا من الوعى الكامل بأهمية التعاون بين المؤسسات الفاعلة فى جمهورية مصر العربية، وفى ضوء اختصاص اللجنة بإعداد برامج التدريب ودعم قدرات القائمين على مكافحة جريمتى الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، حرصت اللجنة الوطنية على إبرام بروتوكول تعاون مع هيئة الرقابة الإدارية سنة ٢٠٢٢ لتفعيل عمليات التدريب والتوعية المشتركة.

وتعتبر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ركناً أساسياً فى دعم هذا التعاون، وذلك فى إطار نشر وتعزيز مبادئ الحوكمة الإدارية ومبادئ القيادة الرشيدة بهدف تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠. ويتأسس ما تقدم على ما تتمتع به الهيئة من مكانة متميزة فى الاعتماد على كوادر بشرية عالية الكفاءة والتدريب مع الاستعداد الدائم للمساهمة الفعالة فى خطط التنمية للدولة.

ويعتبر نموذج التعاون بين اللجنة الوطنية وهيئة الرقابة الإدارية من نماذج التعاون والشراكات الوطنية الناجحة حيث تستعين اللجنة الوطنية بهيئة الرقابة الإدارية فى الرد على التقارير والاستبيانات الدولية ذات الصلة بمكافحة جريمتى الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وتقوم اللجنة الوطنية بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بعقد دورات تدريبية لأعضاء الهيئة حول جرائم الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وذلك تعزيزا لمعرفة العاملين فى الهيئة بأركان الجريمتين والإطار التشريعى الدولى لهما والبعد الإنسانى فى مكافحتهما. كما تستضيف الأكاديمية العديد من الدورات التدريبية التى تنظمها اللجنة الوطنية للفئات المستهدفة من إعلاميين ومفتشى العمل.

وفى إطار قيام اللجنة الوطنية بتطوير مناهج ومحاضرات التوعية لجميع الجهات المعنية بعمليات الرصد والمكافحة... يتم الاستعانة بالخبراء لتقديم عروض عملية واقعية فى هذا الخصوص... حيث ساهمت هيئة الرقابة الإدارية بنصيب هام فى هذا الشأن، فقد شارك ممثلوها فى إلقاء محاضرات عملية فى ورش عمل حول «المحاكمات الصورية لقضايا تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر» لجهات إنفاذ

تستهدف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية حماية الفئات الأكثر عرضة لخطر الاستغلال من جانب المهربين وهم الشباب والأطفال غير المصحوبين وأسرهم والوافدين إلى مصر بشكل غير شرعى، كما تهدف إلى ردع ومعاقبة سماسرة وتجار الهجرة غير الشرعية من خلال إجراءات وعقوبات مشددة

القانون من وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة العدل، النيابة العامة.

ومن الموضوعات التى تعاونت فيها الهيئة مع اللجنة الوطنية موضوع الأشكال المستحدثة من الإتجار فى البشر... حيث حرص المجرمون وضعاف النفوس على تطوير أساليبهم فى الإيقاع بضحاياهم واستخدام أحدث الوسائل الالكترونية لتحقيق أهدافهم.

وجدير بالذكر أن العصابات الاجرامية تستخدم هذه التقنيات فى الداخل والخارج فما أكثر الإعلانات الكاذبة عن فرص للعمل فى مصر وخارجها وما أكثر مكاتب العمل غير المرخصة التى تزاول كل أنواع الاستغلال للمصريين والأجانب المقيمين بمصر... من منح تأشيرات سفر أو عقود عمل مزورة... وما أكثر عمليات الابتزاز التى يقوم بها أفراد ضعاف النفوس لإناث قليلات الخبرة... ويعتبر توفر عنصر المتابعة والردع وسيلة مثلى لحماية الفرد والمجتمع من هذه الشرور.

وقد اهتمت هيئة الرقابة الإدارية بشق تشريعى غاية فى الأهمية ألا وهو حماية الشهود والمبلغين عن جرائم الفساد باعتبار هذا الأمر يعتبر عنصراً مساعداً لتحفيز المواطن على الإبلاغ عن هذه الجرائم التحتية والتى يحرص المجرمون على إخفائها عن جهات إنفاذ

يعتبر نموذج التعاون بين اللجنة الوطنية وهيئة الرقابة الإدارية من نماذج التعاون والشراكات الوطنية الناجحة حيث تستعين اللجنة الوطنية بهيئة الرقابة الإدارية فى الرد على التقارير والاستبيانات الدولية ذات الصلة بمكافحة جريمتى الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وتقوم اللجنة الوطنية بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بعقد دورات تدريبية لأعضاء الهيئة حول جرائم الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

حققت هيئة الرقابة الإدارية نجاحات هامة فى عمليات الرصد والمكافحة والإيقاع بعصابات الإتجار فى البشر وأصبحت القضايا التى نجحت فى ضبطها نموذجاً يُدرس فى عمليات التدريب والتوعية للجهات المعنية بإنفاذ القانون

القانون... ولا يزال مشروع القانون المشار إليه أعلاه قيد الدراسة والصياغة.

يتعدى تعاون هيئة الرقابة الإدارية مع اللجنة الوطنية الشق المحلى ليمتد إلى الشق الإقليمى والدولى وذلك للتعرف على أفضل النماذج الناجحة فى مجال الرصد والمكافحة ولتقديم الخبرة المصرية الرائدة للبلدان الشقيقة العربية والأفريقية. وقد شاركت الهيئة فى «المؤتمر الإقليمى للتعاون الدولى فى المسائل الجنائية المتعلقة بالتحقيق فى الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ومقاضاة مرتكبيها» الذى عُقد فى شرم الشيخ يوليو ٢٠٢٣، وهدف إلى دعم البلدان المشاركة من غرب وشمال أفريقيا فى جهود منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وسعى المؤتمر إلى تعزيز القدرات الجماعية للدول المشاركة لمكافحة هذه الجرائم الشنيعة من خلال معالجة التحديات المتزايدة التى يشكلها الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

هذا إلى جانب مشاركة هيئة الرقابة الإدارية فى عدة زيارات ميدانية منها، الزيارة الميدانية رفيعة المستوى لأسبانيا مع جهات وطنية مختلفة من أعضاء اللجنة الوطنية كوزارة الداخلية، النيابة العامة، وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المصرى، المجلس القومى لحقوق الإنسان، المجلس القومى للطفولة والأمومة للاطلاع على التجربة الأسبانية فى مجالات الرصد والمكافحة لجريمتى تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، فى إطار تنفيذ مشروع» حوكمة الهجرة من خلال الدعم المؤسسي» الممول من الاتحاد الأوروبى بالتعاون مع الوكالة الأسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية AECID.

شاركت الهيئة أيضاً فى زيارة إلى المملكة الهولندية، فى إطار برنامج مكافحة الإتجار بالبشر فى مصر الذى يتم تنفيذه بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بمصر والممول من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، وذلك للوقوف على أفضل الممارسات وتبادل الخبرات بشأن إدارة دور إيواء تضم ضحايا الإتجار بالبشر والعنف المنزلى وحماية الضحايا والاستجابة لهم، نظراً لكون هولندا فى المستوى الأول لمكافحة الإتجار بالبشر حول العالم. وساهمت الزيارة فى نقل وتبادل المعرفة التقنية بشأن مكافحة الجريمة والاطلاع على لوائح العمل الداخلية والتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية للضحايا وآليات دمج الضحايا داخل المجتمع. وضم الوفد المشارك مسؤولين وطنيين من الأمانة الفنية للجنة الوطنية ووزارة التضامن الاجتماعى. وأخيراً المشاركة فى زيارة إلى أرمينيا للوقوف على أفضل الممارسات وتبادل الخبرات فى مجال العودة وإعادة الادماج للمهاجرين.

أضف إلى ذلك تمثيل الهيئة فى الوفد المصرى المشارك فى المائدة المستديرة ثلاثية الأطراف التى ضمت مصر وتونس والمغرب، بمشاركة البحرين، بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فى مجال مكافحة الإتجار بالبشر. وتركزت المناقشات خلال الجلسة على جوانب متعددة لمكافحة الإتجار بالبشر، بما فى ذلك محاكمة الجناة، ومنع الإفلات من العقاب، ودور أجهزة إنفاذ القانون فى حماية الضحايا والشهود. قدمت كل دولة مشاركة لافتة حول دور أجهزتها فى مكافحة الإتجار بالبشر، وضمان حقوق الضحايا، وضمان المحاكمات العادلة، وتنسيق الجهود على الصعيد الوطنى والإقليمى. كما أبرزت المناقشات أهمية التعاون بين الجهات الفاعلة فى العدالة الجنائية على الصعيدين الوطنى والإقليمى.

ختاماً، يمكن القول إن التعاون الوثيق بين اللجنة الوطنية التنسيقية وهيئة الرقابة الإدارية يحقق التكامل فى المجالات ذات الصلة لاسيما مكافحة جريمتى الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، بما يتماشى مع المحاور الرئيسية للاستراتيجية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، ويحقق أهدافها ولاسيما الأهداف المتعلقة بالبنية التشريعية والقضائية الداعمة لمكافحة الفساد والمحققة للعدالة الناجزة، وبناء قدرات جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون، وخلق مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته، وتعزيز التعاون الدولى والإقليمى الفعّال فى مكافحة الفساد.